

جنود الاحتياط

جنود الاحتياط يعني شباب الأمة، بل الشعب القادر على حمل السلاح كله. لذلك على الدولة أن تعتمد نظام الخدمة الإلزامية على جميع المواطنين، ولكن ليس بالطريقة التي أشرنا إليها في بحثنا عن واقع بعض الجيوش. حيث تؤثر الخدمة الإلزامية في مستقبل الشباب، ونادراً ما تحقق النتائج المرجوة منها.

والذي نقترحه هو فرض الخدمة على جميع الشباب، ولمدة سنتين، على أن يجري تنفيذها بين سن ثمانية عشرة عاماً وثمانين عاماً، يختار الشاب هو بنفسه الوقت المناسب له لأداء هذه الخدمة بالتنسيق مع القيادة التي تحدد أوقات الدورات وأماكنها وأوقات الالتحاق والتسريح لكل دورة.

ويتم تقسيم سنة الخدمة الأولى إلى أجزاء أو أقسام.

القسم الأول من الخدمة مدته سنة كاملة، ثلاثة الأشهر الأولى يمضيها في التدريب الأولي المعروف في كل الجيوش، وباقي المدة يمضيها في القطعات إن كانت خدمته في سلاح المشاة بحسب ما ترتبه القيادة، التي يعود إليها تعيين السلاح الذي ترى أن يؤدي المجد خدمته فيه، مع أخذ رغبته بالاعتبار ما أمكن ذلك.

وأما الذين يخدمون في بقية الاختصاصات فيمضون ثلاثة أشهر في التدريب الأولي، وما بين ثلاثة إلى ستة أشهر التالية في مدارس الاختصاص، وبقية المدة في القطاعات، ويراعى التمييز بين المجندين بحسب ثقافتهم واختصاصاتهم الدراسية، ولا يصح المساواة في التدريب والاختصاص ورتب الاحتياط بين الأمي وحامل شهادة عليا مثلاً.

وأما سنة الخدمة الثانية فتقسم إلى اثني عشر شهراً، يؤدي من أهدى سنته الأولى من الخدمة في كل سنة لاحقة شهراً يختار هو وقته، يستعيد فيه معلوماته العسكرية ولياقته البدنية، ويطلع على الأسلحة الجديدة، ويبقى بذلك على صلة بالقوات المسلحة، ويستمر ذلك بالنسبة إلى الذين أهوا السنة الأولى من الخدمة الإلزامية في عمر الثانية والعشرين إلى سن الأربعين، بينما ينتهي من أهدى سنته الأولى من الخدمة الإلزامية في سن تسعة عشر عاماً في سن الواحد والثلاثين.

وبذلك لا تفسد الجندية الإلزامية على المواطن مخططاته لحياته، وتضمن الدولة قدرة شعبها على حمايتها والدفاع عنها.

وعلى القيادة تحديد جدول زمني للأوقات التي يسمح فيها للراغبين بالالتحاق لتمضية شهر الاحتياط كل سنة، وتعيين أماكن التحاق مجندي كل منطقة.

ويفترض صدور تشريعات تضمن استمرار دفع راتب شهر الاحتياط المذكور لكل الشباب إن كانوا يعملون موظفين في الدولة أو مؤسسات خاصة، أما أصحاب الأعمال الحرة والمزارعين فيدفع لهم تعويض مناسب عن شهر الخدمة.

ولا يعفى وحيد أبويه أو أحدهما من خدمة سنة واحدة، ولكن يعفى من متابعة التدريب سنة ثانية، ومن الدعوة إلى الاحتياط والمشاركة الفعلية في الحرب، ويمكن الاستفادة من هؤلاء في الخدمات الثابتة عند الضرورة القصوى، فلا يصح أن يبقى مواطن لا يحسن استعمال السلاح ليدافع عن نفسه عند الحاجة.

والأميون من الجنود يجب أن يخضعوا أثناء تأدية الخدمة في السنة الأولى إلى دورات تعليم أميين، إن كان ذلك أثناء التدريب الأولي أو في القطعات، حيث يجب أن ينظم تعليم الأميين في القطعات باستمرار.

وأما الشابات فيتم تدريبهن في المدارس والجامعات على الانضباط والانتظام واستعمال السلاح، وأن يخصص لذلك ساعات تدريبية وبرامج خاصة، مع مراعاة التركيز على التمريض والإسعافات الأولية ومداواة الجرحى الذي يجب أن تتقنه نساء الأمة كلهن.

ولا يعني هذا انتقاص حق المرأة في المجتمع وواجبها في الدفاع عن وطنها مثل الرجل، لأن ما يمكن أن تقوم به المرأة في مجالات كثيرة أهم مما يقوم به الرجل. والقضية هي اختصاص وتكامل بحسب مؤهلات كل جنس التي أهّله لها خالقه عزّ وجلّ.

والخلاصة: ينبغي أن يكون الشعب كله مدرّباً، وأن يكون مهيناً للقتال عندما تدعو الحاجة، وأن يندفع إلى القتال عن عقيدته ومقدساته وأرضه من تلقاء نفسه، وأن يثق بالنصر ولا يهتم كثيراً للتضحية بالأموال والأنفس؛ لأن الموت ليس نهاية الحياة، بل نهاية الحياة الدنيا فحسب.

وهذا يتطلب أيضاً أن يعرف كل مواطن تبعثته في أي وحدة عسكرية، وكلمات السر التي تذاع في مختلف وسائل الإعلام داعية الاحتياط، فيلتحق كل مدعو في وحدته فور سماعها. ويتم إجراء تجارب عملية على الاستدعاء وقت السلم؛ ليسهل تنفيذ ذلك وقت الحرب.